

مراقب الشؤون الإنسانية تموز/يوليو 2010

نظرة عامة



رفع، قطاع غزة - 22 تموز يوليو، سجل 7500 طفل مشارك في دورة الألعاب الصيفية التي تنظمها وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) التابعة للأمم المتحدة رقماً قياسياً عالمياً جديداً في موسعة غينيس في لعبة كرة السلة في عدد الكرات المرتدة في نفس الوقت والمكان لمدة خمس دقائق متواصلة.

به، وتفكيك المقاطع القائمة أو تحويل مسارها لتتطابق مع الخط الأخضر. ولكن بعد ستة أعوام، بلغ عدد المقاطع المبنية من الجدار الضعف تقريباً، حيث أضيفت إليه مقاطع أخرى يزيد طولها عن 200 كيلومتر. وعند إتمام بناء الجدار،

تعتبر القيود المفروضة على الوصول من أبرز العوامل التي تؤثر على الأوضاع الإنسانية في أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويعدّ الجدار أكبر معيق للحركة في الضفة الغربية والمساهم الرئيس في فقدان الفلسطينيين لمصادر كسب رزقهم ووصولهم إلى الخدمات. ففي التاسع من تموز/ يوليو حلت الذكرى السادسة للرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية والذي أكد عدم قانونية مقاطع الجدار التي أنشئت داخل الضفة الغربية. وبالرغم من أنّ محكمة العدل الدولية اعترفت بحق إسرائيل في حماية مواطنيها ضد الهجمات، إلا أنّها أكدت أنّ الإجراءات الأمنية الإسرائيلية يجب أن تتوافق مع القانون الدولي. وعلى هذا الأساس، انتهى

الرأي الاستشاري الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة، إلى أنّه يتعين على إسرائيل تجميد بناء الجدار داخل الضفة الغربية، وإلغاء نظام التصاريح المرتبط

قضايا يغطيها تقرير هذا الشهر

الضفة الغربية: الخسائر البشرية في الضفة الغربية • زيادة كبيرة في أعمال هدم المباني في القدس الشرقية والمنطقة (ج) • تركيز على المنطقة (ج): تلبية الاحتياجات الأساسية من المياه • تأثير الجدار على قدرة الفلسطينيين على الحصول على الرعاية الصحية.

قطاع غزة: لا يزال المدنيون يتحملون وطأة القتال الإسرائيلي الفلسطيني • معابر قطاع غزة: تأثير محدود لتخفيف القيود على الواردات • استمرار نقص الوقود وانقطاع الكهرباء • التحويلات الطبية لتلقي العلاج في الخارج • شحنة كبيرة من رام الله تعوض مخزن الدواء المركزي في غزة • دورة الألعاب الصيفية التي تنظمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) - مناخ إيجابي لحوالي 250 ألف طفل فلسطيني.

قضايا عامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: آفة زراعية تتسبب بأضرار واسعة النطاق لمحاصيل البندورة (الطماطم).

سيكون ما يقرب من 85 بالمائة من مساره داخل الضفة الغربية، بحيث يفصل المجتمعات الحضرية الفلسطينية عن المجتمعات الريفية وعن الأراضي الفلسطينية.

أصدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومنظمة الصحة العالمية، هذا الشهر، تقريراً جديداً يبرز أثر الجدار على وصول الفلسطينيين إلى الخدمات الصحية. ونظراً لأنّ خدمات العلاج الطبيّ التخصّصي لسكان الضفّة الغربية تتوفّر بشكل رئيسي في مستشفيات القدس الشرقية، وبعد إتمام بناء الجدار حول المدينة، لا يستطيع المرضى والفرق الطبية (باستثناء الأطباء) من حملة هوية الضفّة الغربية الوصول إلى هذه المستشفيات إلا بعد الحصول على تصريح لعبور واحد من ثلاثة حواجز على الجدار، ويتوجب عليهم اجتياز العديد من إجراءات التفتيش والإجراءات الأمنية. إنّ التأخيرات الطويلة والإزدحام، تجعل من تجربة عبور الحواجز تجربة شاقّة وغالباً ما تكون مهينة. وعلى غرار ذلك، يتوجب على ما يقرب من 8,000 شخص يقيمون حالياً في «المنطقة العسكرية المغلقة» التي تقع ما بين الجدار والخط الأخضر عبور الحواجز التي تقع على الجدار للوصول إلى الخدمات الطبية المتوفرة في مكان آخر في الضفة الغربية.

أما بالنسبة للسكان الفلسطينيين الذين يعيشون في 271 تجمعاً سكانياً في المنطقة (ج) من الضفة الغربية، فإنّ القيود المفروضة على استخدام الأراضي تقوّض بصورة حادة قدرتهم على الوصول إلى مصادر كسب الرزق وحققهم في المسكن اللائق. وفي تموز/يوليو صعّدت السلطات الإسرائيلية من عمليات الهدم في عدد من هذه المجتمعات، الأمر الذي أدى إلى تهجير وتضرّر ما يزيد عن 400 فلسطيني¹ وتضمّنت المباني التي هُدمت، منازل، وخياما، وحظائر ماشية، وبيوتاً من الصفيح، وآبار مياه، ووحدات صرف صحيّ، ومحلات تجارية. وفي إحدى حوادث الهدم، هجرت قرية الفارسية التي تقع في غور الأردن بكاملها تقريباً.

في تموز/ يوليو أيضاً، أبلغت السلطات الإسرائيلية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بمصادقتها على 14 مشروعاً للمياه المُدرّجة في خطة الاستجابة الإنسانية التي أعدها الفريق القطري للعمل الإنساني في المنطقة (ج). وبالرغم من أنّ هذه خطوة مرحّب بها، إلا أنّ ثمانية مشاريع أخرى تخصّ المياه، بالإضافة إلى بنود التعليم والمسكن المشمولة في خطة

الاستجابة، يجب أنّ تحصل على مصادقة فورية لتجنّب مزيد من التدهور للوضع الحساس أصلاً.

في أعقاب إعلان الحكومة الإسرائيلية في 20 حزيران/يونيو عن تخفيف الحصار المفروض على قطاع غزة، ارتفع حجم الواردات. ولكن بالرغم من ذلك، ما زال استيراد مواد البناء، وتصدير البضائع، وتنقل الأشخاص خارج قطاع غزة وداخله عبر إسرائيل مقيداً بصورة كبيرة. إضافة إلى ذلك، ما زال الجيش الإسرائيلي يحظر وصول المزارعين الفلسطينيين إلى الأراضي الزراعية التي تبعد عن السياج الحدودي مسافة 1,000-1,500 متر، بالإضافة إلى منع وصول صيادي الأسماك إلى المناطق التي تبعد عن الشاطئ أكثر من ثلاثة أميال بحرية، وهي مناطق حدودها غير محددة بوضوح، ويمنع الوصول إليها بإطلاق «النيران التحذيرية» باتجاههم. ونتيجة لذلك، ما زال الانتعاش الاقتصادي معرقلًا، وما زالت جهود إعادة إعمار المنازل وتحسين البنى التحتية مجمّدة، إضافة إلى أنّ معظم سكان قطاع غزة معزولون عن الضفّة الغربية.

وبالرغم من هذه المعوقات، طرأ تحسّن طفيف على قدرة الأشخاص الذين يحتاجون إلى تلقي الرعاية الصحية التخصّصية غير المتوفرة في قطاع غزة على طلب الحصول عليها في أماكن أخرى. ففي تموز/ يوليو وافقت السلطات الإسرائيلية على 83 بالمائة من طلبات الحصول على تصاريح تقدّم بها مرضى تمّ تحويلهم لتلقي العلاج في مستشفيات الضفّة الغربية وإسرائيل - وهو أعلى معدل مُسجّل خلال السنتين الماضيتين. بالإضافة إلى ذلك، منذ أن فتحت السلطات المصرية معبر رفح في مطلع حزيران/يونيو تضاعف تقريباً عدد المرضى الذين يتمّ تحويلهم لتلقي العلاج الطبي في مصر.

وقتل خلال تموز/ يوليو ستة فلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأصيب 85 آخرون، من بينهم 21 طفلاً، في سياق العنف الإسرائيلي الفلسطيني؛ ولم يُبلّغ عن وقوع إصابات في صفوف الإسرائيليين. وقد شهدت قطاع غزة هذا الشهر أعلى معدل من الخسائر البشرية المُسجّلة خلال شهر واحد منذ انتهاء الهجوم العسكري "الرصاص المصبوب". وزادت بعض الحوادث التي أسفرت عن خسائر بشرية من القلق حيال الاستخفاف بأعراف القانوني الدولي الإنساني الخاصة بحماية المدنيين. وتتضمن هذه الحوادث حادثين نَقّدهما الجيش الإسرائيلي واستخدم فيهما قذائف متشظية من نوع "فليشت"، وهي ذخيرة تنفجر في الهواء

هذه الصواريخ مدينة أشكلون وأسفر عن أضرار في بعض الممتلكات. وخلافاً لذلك، سُجِّل في الضفة الغربية خلال تموز/ يوليو أدنى عدد من الخسائر البشرية الفلسطينية منذ كانون الأول/ديسمبر 2009.

وتطلق آلاف السهام المعدنية في منطقة تمتد على مساحة واسعة، مما أسفر عن مقتل مدنيين إثنين وإصابة عشرة آخرين، من بينهم أربعة أطفال. وفي غضون ذلك، واصلت فصائل فلسطينية مسلحة إطلاق الصواريخ والقذائف باتجاه المناطق المدنية في جنوب إسرائيل، حيث أصاب أحد

الضفة الغربية

الخسائر البشرية في الضفة الغربية

مقتل فلسطيني واحد؛ أدنى عدد من الإصابات الفلسطينية في شهر واحد خلال عام 2010

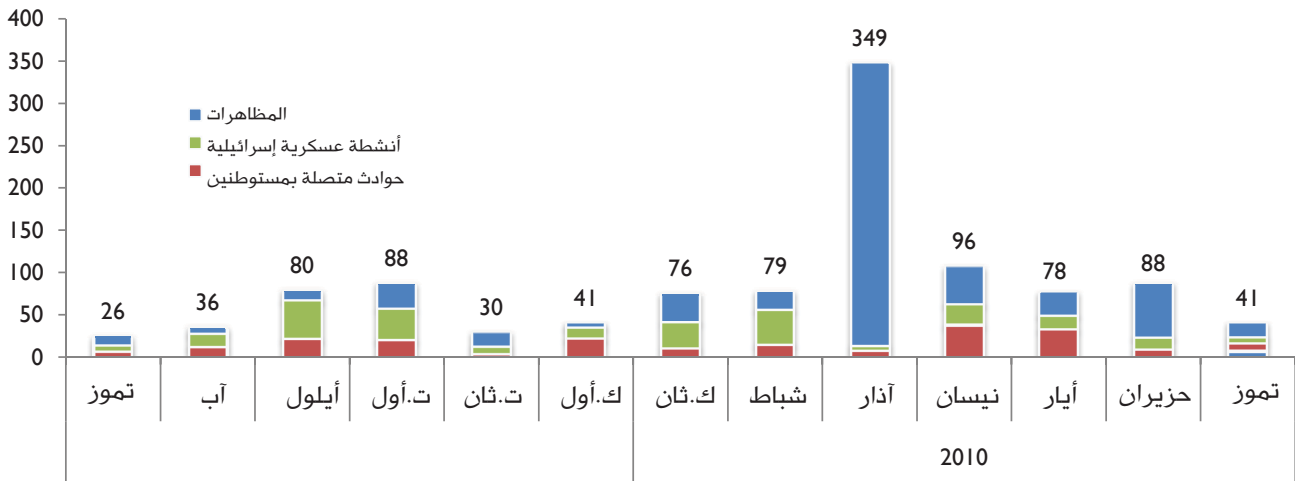
قتل في تموز/يوليو فلسطيني واحد في الضفة الغربية، وأصيب 41 آخرون (من بينهم 11 طفلاً) في سياق العنف الإسرائيلي الفلسطيني - وهو أدنى عدد من الإصابات الفلسطينية في الضفة الغربية منذ كانون الأول/ديسمبر 2009. إضافة إلى ذلك أصيب خلال هذا الشهر ناشطان إسرائيليان خلال المظاهرات المناهضة للجدار. ولم تُسجل أي إصابة بشرية في صفوف الإسرائيليين تسبب بها فلسطينيون خلال هذا الشهر.

وقعت إصابات هذا الشهر وعددها 17 خلال المظاهرات التي نُظمت في الضفة الغربية. تسع من هذه الإصابات وقعت خلال المظاهرات التي تُنظَّم ضد بناء الجدار في قرية نعلين وبلعين (رام الله)، وبيت جالا (بيت لحم)، في حين أن ثمانية منها وقعت أثناء مظاهرات نظمت للاحتجاج على توسيع المستوطنات وضد القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية الواقعة حول المستوطنات القريبة من قرية بيت أمر (الخليل) وعراق بورين (نابلس). إضافة إلى ذلك، أدت عمليات الهدم التي نفذتها القوات الإسرائيلية في قرية اللين الغربية (رام الله) ومدينة الخليل (الخليل) إلى مواجهات مع بعض الفلسطينيين المتضررين أو المهجرين، مما أسفر عن إصابة ثمانية منهم.

شهد هذا الشهر ما مجمله 24 حادثاً متصلاً بمستوطنين أسفرت إما عن إصابات في صفوف الفلسطينيين أو أضرار بممتلكاتهم. فقد أصيب تسعة فلسطينيين في القدس الشرقية (2)، والخليل (3)، ونابلس (3)، وسلفيت (1). وأصيب خمسة فلسطينيين آخرون في حوادث «كر وفر» نفذها مستوطنون إسرائيليون في محافظتي الخليل وبيت لحم.² إضافة إلى ذلك، سُجِّل خلال هذا الشهر 18 حادثة أدت إلى تدمير الممتلكات أو التخريب. من بينها عدة أحداث وقعت

في ليلة 22 تموز/ يوليو أطلقت القوات الإسرائيلية النار على ثلاثة فلسطينيين حاولوا الدخول إلى مستوطنة برقان الإسرائيلية (محافظة سلفيت)، مما أدى إلى مقتل واحد وإصابة آخر. وبحسب الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي، فقد أطلقت النار على الفلسطينيين بعد الاشتباه بأن أحدهم كان مسلحاً. إلا أن مصادر فلسطينية أفادت أن الثلاثة كانوا عرّلا يبحثون عن عمل في المنطقة الصناعية التابعة للمستوطنة.

الإصابات الفلسطينية في الصراع المباشر بحسب الشهر والسياق، الضفة الغربية تموز/يوليو - 2009 تموز/يوليو 2010



في غور الأردن بكاملها تقريبا. وحتى هذا التاريخ من عام 2010، هدمت السلطات الإسرائيلية ما مجموعه 230 مبنى يمتلكها فلسطينيون في القدس الشرقية والمنطقة (ج)، ونتيجة لذلك تعرّض ما يزيد عن 1,100 فلسطيني، من بينهم أكثر من 400 طفل، إلى التهجير القسري أو التضرّر بصورة أخرى بسبب الأضرار الكبيرة في الممتلكات أو تقويض مصادر كسب الرزق.

إضافة إلى ذلك، طرأ ارتفاع ملحوظ على عدد أوامر وقف البناء والهدم التي تصدرها السلطات الإسرائيلية في المنطقة (ج) خلال الأشهر الأخيرة. ووفقا لما أفادت به منظمات غير حكومية توفّر المساعدة القانونية لهذه المناطق المتضررة، تضاعف عدد طلبات المساعدة القانونية أربعة أمثال خلال شهري حزيران/يونيو وتموز/يوليو. وفي تقدير قدمته مؤخرا الإدارة المدنية الإسرائيلية - وهي الجهة التي تتفدّ عمليات الهدم في الضفة الغربية - إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية أكدت الإدارة المدنية أنها حصلت على تعليمات من وزارة الدفاع بتكثيف عمليات هدم المباني الفلسطينية في أنحاء الضفة الغربية في المستقبل القريب.³ وعلى غرار ذلك، أفادت مصادر إعلامية إسرائيلية، أنه يتطلّب الحصول على موافقة من عدة هيئات حكومية، من بينها وزارة الداخلية ومكتب رئيس الوزراء، لتنفيذ عمليات هدم في القدس الشرقية.

يحظر القانون الإنساني الدولي على القوة المحتلة هدم أو تدمير الممتلكات المدنية، إلا في حال وجود أسباب عسكرية قاهرة تدعو إلى ذلك. إضافة إلى أن القوة المحتلة ملزمة بإدارة الأراضي بطريقة يستفيد منها السكان المدنيون

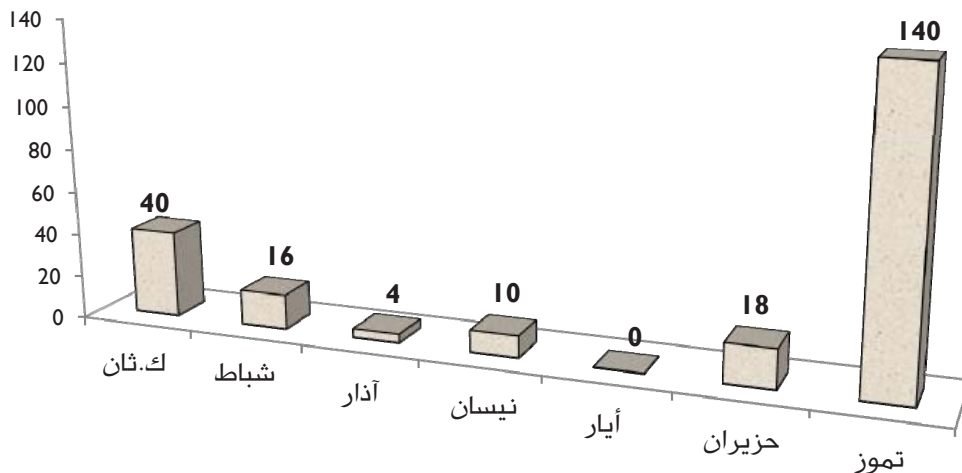
في إطار إستراتيجية «بطاقة الثمن»، حيث ردّ مستوطنون إسرائيليون على هدم الإدارة المدنية الإسرائيلية لمبنيين في بؤرة استيطانية تقع بجوار مستوطنة براخا (نابلس). وفي أخطر هذه الحوادث، أشعل مستوطنون إسرائيليون النار في أرض زراعية ودمروا ما مساحته 2,000 دونم تقريبا (حسب تقديرات مصادر فلسطينية) مزروعة بأشجار الزيتون والخضار. وفي حادث منفصل آخر وقع في المنطقة ذاتها أشعل مستوطنون إسرائيليون النار في عدة مئات من الدونمات من حقول الفلسطينيين. ومنذ مطلع هذا العام، وقع ما مجموعه 167 حادثاً متصلاً بمستوطنين أسفرت عن مقتل وإصابة فلسطيني واحد أو إصابة أو تدمير ممتلكاتهم - ويعدّ هذا الرقم أعلى بنسبة 82 بالمائة من عدد الحوادث (92) التي وقعت في الفترة المماثلة من عام 2009.

ارتفاع ملحوظ في عمليات الهدم في القدس الشرقية والمنطقة (ج)

أكثر من 60 بالمائة من عمليات الهدم التي تُفدّت عام 2010 وقعت في تموز/يوليو؛ 550 فلسطينيا فقدوا منازلهم أو مصادر رزقهم

صعدت السلطات الإسرائيلية، خلال تموز/يوليو، عمليات الهدم في كلّ من القدس الشرقية والمنطقة (ج)، أسفرت عن فقدان 550 فلسطينيا تقريبا لمنازلهم أو مصادر رزقهم بالقوة. ووقع ما يزيد عن ثلثي عمليات الهدم (140) التي تُفدّت هذا العام خلال تموز/يوليو. وتضمّنت المباني التي هُدمت منازل، وحياما، وحظائر للماشية، وأكواخا، وآبار مياه، ومحلات تجارية وغيرها من المباني التجارية. وفي إحدى حوادث الهدم، هجرت قرية الفارسية التي تقع

عدد المباني التي هدمت في القدس الشرقية والمنطقة (ج) خلال عام 2010



الطلبات السبعة لإنشاء نقاط لتعبئة المياه، تمت الموافقة على أربعة، واثنان قيد الدراسة، وواحد تم رفضه. ومن بين أربعة طلبات لإصلاح الآبار، تمت الموافقة على مشروع واحد وتم تنفيذه بالفعل، وثلاثة تمت الموافقة عليها «مبدئياً»، ومن بين طلبين لإصلاح شبكات للمياه تمت الموافقة على واحد، وواحد ما زال قيد الدراسة.

إن موافقة السلطات الإسرائيلية على ستة من بين 14 مشروعاً للمياه مُدرجة في خطة الاستجابة الإنسانية هي خطوة مرحب بها، وحال تطبيقها ستوفر مساعدة تحتاجها المجتمعات المتضررة بشدة. بالرغم من ذلك، إن مزيداً من التأخير في الموافقة على المشاريع الثمانية المتبقية سيؤدي إلى مزيد من التدهور في الوضع الإنساني في المنطقة (ج). فعلى سبيل المثال، أظهر تقييم أجرته الأمم المتحدة مؤخراً أن 79 بالمائة من المجتمعات الرعوية الفلسطينية في المنطقة (ج) تعاني من انعدام الأمن الغذائي، (مقارنة بما معدله 25 بالمائة من مجمل السكان في الضفة الغربية و 61 بالمائة في قطاع غزة). بالإضافة إلى ذلك، يعاني 5.9 بالمائة من الأطفال الذين شملهم المسح والبالغة أعمارهم ما بين 5 أشهر و5 سنوات من سوء تغذية حاد، في حين أن 28 بالمائة منهم يعانون من تأخر في النمو نتيجة لسوء التغذية. ويعتبر فقدان الرعاة لمصادر كسب الرزق نظراً لانعدام إمكانية الوصول إلى الأراضي والمياه العاملان الرئيسان وراء المستوى المرتفع لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

أثر الجدار على حصول الفلسطينيين على الرعاية الصحية:

بمناسبة الذكرى السادسة للرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية بشأن قانونية الجدار، أصدر مكتب

المحلين ويضمن تلبية احتياجاتهم الأساسية. وعلى غرار ذلك، بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، يجب على إسرائيل أن تضمن للأشخاص الخاضعين تحت سلطتها إمكانية التمتع والحصول على حقوقهم الإنسانية، بما في ذلك الحق في السكن، والصحة، والتعليم، والمياه.

تركيز على المنطقة (ج): تلبية الاحتياجات الأساسية من المياه

في كانون الثاني/يناير 2010، أصدر فريق العمل الإنساني القطري خطة استجابة لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للمجتمعات الضعيفة في المنطقة (ج) في مجالات المياه، والتعليم والمسكن. وقد أرسلت هذه الخطة للسلطات الإسرائيلية للمصادقة عليها. ويتألف مكوّن المياه والصرف الصحي والصحة العامة في خطة الاستجابة، والذي أقرته سلطة المياه الفلسطينية، من 14 مشروعاً تتضمن إنشاء نقاط لتعبئة المياه (7)، وإصلاح شبكات مياه (2) وآبار (4) وتوفير خزانات للمياه على مستوى القرى (1). أما المجتمعات المستهدفة فهم سكان يبلغ عددهم ما يقرب من 52,000 شخص، يدفعون أكثر من 20 شيقلاً لكل متر مكعب (مقابل 4.5 شيقل من المصدر) و/أو يبلغ متوسط استهلاكهم للمياه أقل من 60 لتراً للفرد الواحد (مقابل 100 لتر توصي بها منظمة الصحة العالمية). ولا تلبّي المشاريع المقترحة سوى الاحتياجات الملحة ولا تمثل سوى 10 بالمائة من مشاريع المياه والصرف الصحي والصحة العامة التي تنتظر الحصول على الموافقة من السلطات الإسرائيلية.

وفي ردّ أرسلته الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في 14 تموز/يوليو 2010 قدمت بعض المعلومات حول البنود المتعلقة بالمياه في خطة الاستجابة. ووفقاً للإدارة المدنية الإسرائيلية، من بين

خلفية - ظاهرة البناء "غير القانوني"

تنفذ عمليات الهدم غالباً ضد مباني شيدت دون الحصول على تراخيص البناء التي تصدرها إسرائيل ولذلك تعتبرها السلطات الإسرائيلية "غير قانونية". وعلى مدار 12 عاماً الماضية، هُدم ما يقرب من 2,450 مبنى يملكه فلسطينيون في المنطقة (ج) بناء على تلك الحجج⁴. وخصص أكثر من 70 بالمائة من الأراضي حالياً في المنطقة (ج)، للمستوطنات الإسرائيلية أو للجيش الإسرائيلي وهي غير متاحة لبناء الفلسطينيين. وتطبق قيود صارمة على استخدام 29 بالمائة من باقي الأراضي. واحد بالمائة فقط من الأراضي في المنطقة (ج) متاح فيه البناء والتنمية للفلسطينيين. وفي القدس الشرقية، لم يخصص حالياً سوى 13 بالمائة من الأراضي لغرض البناء الفلسطيني، مقارنة بنسبة 35 بالمائة من الأراضي تم تخصيصها للمستوطنات الإسرائيلية⁵.

ونظراً لأنه من الصعب للغاية على السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية أو المنطقة (ج) الحصول على مثل تلك التراخيص، في الواقع لم يترك لهم من خيار سوى البناء "غير القانوني"، من أجل إصلاح، صيانة أو بناء مساكنهم أو إقامة بنية تحتية ذات صلة بالمعيشة.

تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومنظمة الصحة العالمية، تقريراً مشتركاً يبرز أثر الجدار على حصول الفلسطينيين على الرعاية الصحية.⁶ يخترق الجدار أراضي ثماني محافظات من محافظات الضفة الغربية الأحد عشر، ويواصل مساره المتوغل ونظام التصاريح والبوابات المتصل به كونه أكبر معيق لحركة الفلسطينيين داخل الضفة الغربية.

وبالرغم من أنّ تحويل مسارات لبعض مقاطع الجدار خلال السنة الأخيرة أعادت وصل عدة مجتمعات تقع في مناطق عسكرية مغلقة ما بين الجدار والخط الأخضر ("مناطق التماس") بباقي الضفة الغربية،⁷ ولا يزال ما يقرب من 7,800 شخص يعيشون في حدود هذه المنطقة.⁸ ونظراً لأنّ معظم مراكز الخدمات تقع على الجانب «الفلسطيني» من الجدار يجب على الأشخاص القاطنين في "منطقة التماس" اجتياز حواجز على الجدار من أجل الوصول إلى المستشفيات والمراكز الصحية. إضافة إلى ذلك، تمنع القيود المفروضة على الوصول على "مناطق التماس" أيضاً وصول موظفي الصحة وسيارات الإسعاف من الدخول إلى المنطقة المغلقة لمساعدة أولئك المحتاجين إلى الرعاية الصحية. إضافة إلى ذلك، نظراً لفتح البوابات الزراعية الواقعة على طول الجدار بصورة محدودة قد يجعل المزارعين الذين يعملون في "منطقة التماس" محاصرين بدون أي اهتمام طبي إلى حين موعد فتح البوابة التالي في حال وقوع حالة طبية طارئة.⁹

قطاع غزة

لا يزال المدنيون يتحملون وطأة القتال الإسرائيلي الفلسطيني

تجاوز شهر تموز/يوليو شهر أيار/مايو ليشهد أعلى عدد من الخسائر البشرية الفلسطينية المتعلقة بالصراع منذ انتهاء الهجوم العسكري «الرصاصة المصبوب»

زاد مستوى التوتر الإسرائيلي الفلسطيني المرتفع على طول السياج الحدودي في غزة من مخاوف تعرّض المدنيين العزل للأذى نتيجة للنشاطات المسلحة. وقد انعكس ذلك في النسبة المرتفعة من الخسائر البشرية في صفوف المدنيين من مجمل الخسائر: اثنان من الفلسطينيين الخمسة الذين قتلوا هذا الشهر كانوا مدنيين عزل، إضافة إلى 39 من الإصابات التي بلغ عددها 44 إصابة (من بينهم

ويؤثر الجدار على وصول جميع الفلسطينيين الحاملين لهوية الضفة الغربية إلى الخدمات الطبية في القدس الشرقية. ويجب على الأشخاص الذين يحتاجون إلى الرعاية الطبية الطارئة التي لا تتوفر سوى في القدس الشرقية الحصول على تصريح من السلطات الإسرائيلية من خلال جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية. وحتى عند الحصول على مثل هذا التصريح، فإنّ سيارات الإسعاف التي تحمل لوحات ترخيص الضفة الغربية لا يُسمح لها بالعبور إلى القدس، ويتوجب على المرضى المتوجهين للمستشفيات الخروج من سيارات الإسعاف لعبور الحاجز مشياً أو محمولين ومن ثم الانتقال إلى سيارات إسعاف تحمل لوحة ترخيص إسرائيلية على الجانب الآخر.¹⁰ وفي عام 2009، سجلت جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية ما مجموعه 440 حادثة تأخير أو حرمان من دخول سيارات الإسعاف في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، وثلاث هذه الحالات وقع على حواجز تقع على الجدار تتحكم في الوصول إلى القدس.¹¹

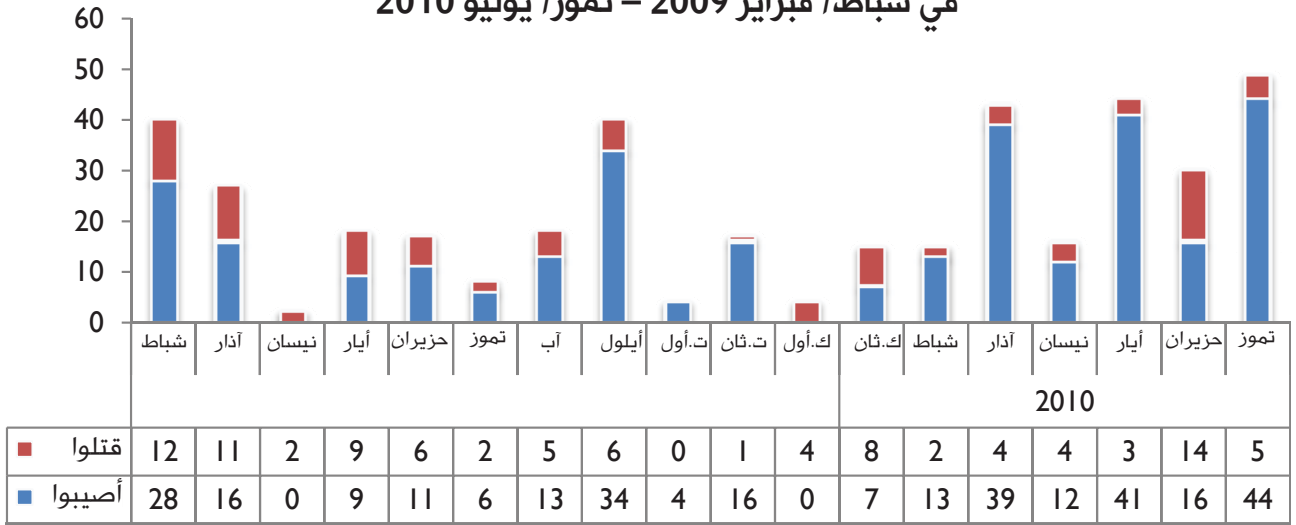
أما بالنسبة لموظفي المستشفيات (باستثناء الأطباء) من حملة هوية الضفة الغربية، فلا يُسمح لهم بالعبور إلا عبر ثلاثة الحواجز من بين 14 حاجزاً واقعة على الجدار حول المدينة. ونظراً لأنّ أن الحواجز الثلاثة هذه هي الأكثر ازدحاماً، فقد أدى هذا المعيق إلى حالات مزمنة من التأخر وتعطل نشاطات المُستشفيات.

10 أطفال).¹² وكان كلا المدنيين اللذان قتلوا هذا الشهر إضافة إلى أكثر من نصف المصابين (23) في المناطق الواقعة قرب الحدود ما بين غزة وإسرائيل. ومنذ انتهاء الهجوم العسكري «الرصاصة المصبوب» ما لا يقل عن 38 بالمائة من القتلى، و85 بالمائة على الأقل من المصابين كانوا من المدنيين العزل.

ومن الأمور المقلقة على وجه الخصوص، استخدام الجيش الإسرائيلي لقذائف من نوع فليشيت في حادثين اثنين: في 13 تموز/يوليو، قُتل امرأة فلسطينية وأصيب ثلاثة من أفراد عائلاتها، عندما انفجرت قذيفتان من نوع فليشيت أطلقتها دبابات القوات الإسرائيلية بالقرب من منزلهم الواقع على مسافة تقرب من 400 متر عن السياج الحدودي.

الهجمات العشوائية التي تؤثر على المدنيين محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني العرفي. وهي معرفة بأنها أ) هجمات غير موجهة لهدف عسكري محدد، أو ب) تتضمن أساليب أو وسائل قتالية لا يمكن توجيهها إلى هدف عسكري محدد، أو ج) لها آثار لا يمكن تحديدها كما يلزم به القانون الدولي الإنساني.¹³

الفلسطينيون الذين قتلوا وأصيبوا في قطاع غزة في شباط/ فبراير 2009 – تموز/ يوليو 2010



معايير غزة: أثر تخفيف القيود المفروضة على الواردات ما زال محدوداً

ما زال التقييد المتواصل فرضه على استيراد مواد البناء، وعلى التصدير، يعيق جهود إعادة بناء المنازل وتحسين البنى التحتية، ويحدّ من أي انتعاش اقتصادي في الوقت ذاته، وذلك بالرغم من الارتفاع المؤخر لحجم الواردات.

وعموماً، دخل خلال تموز/يوليو مجموعه 3,946 حمولة شاحنة، أي أعلى بنسبة 53 بالمائة من المعدل الشهري خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2010 (2,581). وبالرغم من هذا التحسّن تمثّل واردات هذا الشهر 32 بالمائة فقط من المعدل الشهري من حمولات الشاحنات التي دخلت خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2007، أي قبل فرض الحصار. وبالرغم من الارتفاع العام في حجم المواد غير الغذائية، ودخول مواد خام جديدة، ما زال للبضائع الغذائية نصيب الأسد من مجمل البضائع المستوردة - 60 بالمائة - مقارنة بما نسبته 20 بالمائة قبل حزيران/يونيو 2007.

ونظراً لأنّ تخفيف الحصار الذي أعلنت عنه الحكومة الإسرائيلية في 20 حزيران/يونيو لا يؤثر على القيود المفروضة على التصدير فإنّ درجة النشاط الاقتصادي ستظلّ تعتمد اعتماداً أساسياً على الطلب المحلي، وهو بدوره مقيّد نظراً للقدرة الشرائية المنخفضة للسكان وحجم السوق المحليّة الصغير نسبياً. وإلى حين فتح المعابر أمام التصدير، سيظلّ أثر التدابير الجديدة على معدلات البطالة والفقر والأمن الغذائي محدوداً. فعلى سبيل المثال، كانت أسواق التصدير، ومعظمها في إسرائيل، تمثّل 90 بالمائة من أسواق قطاع النسيج في غزة قبل الحصار، وفقاً للغرفة

وفي الحادث الثاني الذي وقع في 21 يوليو/تموز، أطلقت القوات الإسرائيلية عدداً من القذائف من نوع فليشيت باتجاه منطقة في ضواحي بلدة بيت حانون وجراء ذلك قتل فلسطينيين من بينهما مدني أعزل، وأصيب سبعة مدنيين آخرين، من بينهم أربعة أطفال تتراوح أعمارهم ما بين 6 إلى 9 سنوات. وتعرّضت خمسة منازل ومدرسة تابعة للأونروا لأضرار في هذا الحادث. وقد ادعى الجيش الإسرائيلي أنّ الجنود أطلقوا النار رداً على محاولة مسلحين إطلاق الصواريخ بالقرب من الحدود. وتثير الحوادث التي تُستخدم فيها قذائف من نوع فليشيت مخاوف كبيرة نظراً لأنّ هذه القذائف تنفجر في الهواء مطلقة آلاف المسامير المعدنية على شكل أسهم مخروطية لمسافة تبلغ 300 متر طولاً و 90 متر عرضاً.

وواصلت الفصائل الفلسطينية المسلحة إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون باتجاه جنوب إسرائيل، بما فيها مراكز مدنيّة. في أحد هذه الحوادث، في 30 تموز/يوليو، أطلق صاروخ من نوع جراد أصاب مدينة عسقلان مما ألحق أضراراً بأحد المباني. ورداً على ذلك، استهدفت القوات الجوية الإسرائيلية المجمع الرئاسي التابع للسلطة الفلسطينية مما أدى إلى إصابة 16 مدنياً فلسطينياً وخمسة من أفراد الشرطة المحلية، وأدت كذلك إلى تضرّر 30 مبنى من بينها منازل ومؤسسات.

وقد فاق العدد الإجمالي للخسائر البشرية الفلسطينية المتصلة بالصراع في يوليو/تموز (49) الخسائر البشرية التي وقعت في أيار/مايو 2010 ليصبح أعلى عدد من الخسائر البشرية منذ انتهاء الهجوم العسكري "الرصاص المصبوب".

التجارية في غزة. وقد كان هذا القطاع في السابق يُشغل 35,000 شخص.

وما زالت واردات مواد البناء مقيّدة. ووفقاً للتدابير الجديدة لا يُسمح بدخول المواد التي تعتبر موادّ ذات «استخدام مزدوج» سوى للمشاريع التي تصادق عليها السلطة الفلسطينية وتشرف عليها المنظمات الدولية. ونتيجة لذلك لا يتوقع أن يطرأ أي تغيير على قدرة القطاع الخاص على تلبية احتياجات السكن التي ازدادت منذ فرض الحصار وتفاقمت بسبب تدمير المنازل خلال الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب».

ووافقت السلطات الإسرائيلية، خلال هذا الشهر، على 31 مشروعاً جديداً من مشاريع البناء، من بينها 11 مشروعاً تديرها الأمم المتحدة. وتتضمن هذه المشاريع ثمانية مدارس جديدة، وإضافة قاعات للدراسة في مدرستين قائمتين، وعيادتين صحيّتين. بالرغم من ذلك لا تُمثل المشاريع التي تمّت الموافقة عليها سوى جزء بسيط مما يحتاجه القطاع: تبلغ قيمة مشاريع الأمم المتحدة التي تمّت الموافقة عليها (15 مليون دولار) وهي لا تُمثل سوى 1.4 بالمائة من مجمل قيمة برنامج العمل الذي طرحته الأمم المتحدة في قطاع غزة (1.05 مليار دولار).

وحتى الآن، لم تتم المصادقة سوى مبدئياً، ويتطلب الأمر مفاوضات متابعة للموافقة على قائمة المواد المفصّلة، وتحديد مواعيد الدخول. وفي حال إنجاز ذلك، تُطبق السلطات الإسرائيلية إجراءات رقابة وتدقيق صارمة على دخول كل شحنة من حمولات الشاحنات. هذه الإجراءات التي تطبّق حالياً على استيراد مواد لبعض مشاريع الأمم المتحدة الجاري تنفيذها، أدت إلى زيادة التكلفة الإدارية والتشغيلية وإبطاء تقدم المشاريع بشكل كبير. ومع وجود الإجراءات الحالية يعتبر تنفيذ عدد كبير من المشاريع أمراً مستحيلاً تقريباً.

إضافة إلى ذلك، وبالرغم من التوسيع الذي أُجري في أوائل شهر آب/أغسطس على معبر كيرم شالوم مما زاد قدرته

التشغيلية إلى 250 حمولة شاحنة يومياً، مازالت القدرة التشغيلية غير كافية للسماح بتنفيذ مشاريع على نطاق واسع. ولا يزال تشغيل معبر كارني، الذي صمّم وجُهّز لإدخال ما يزيد عن 750 حمولة شاحنة يومياً محدوداً بحزام متحرك واحد يستخدم لنقل الحبوب والحصى المستخدمة في البناء في حين أن باقي عناصر المعبر مغلقة لدواعي أمنية إسرائيلية.¹⁴ فعلى سبيل المثال، لم تستطع الأونروا سوى من نقل ما معدله 30 حمولة شاحنة من الحصى أسبوعياً عبر الحزام المتحرك. بهذه الوتيرة، سيستغرق إدخال 24,000 حمولة شاحنة من الاحتياجات الكلية المطلوبة لإتمام مشاريع الأونروا البالغ عددها 26 مشروعاً مجمّدة حالياً، 15 عاماً، وحوالي 75 عاماً لإدخال مجمل المواد المطلوبة لتنفيذ خطة الأونروا للإعمار برمتها.

استمرار نقص الوقود وانقطاع الكهرباء

خلال تموز/يوليو ارتفعت واردات الوقود الصناعي الضروري لتشغيل محطة توليد كهرباء غزة بمعدل الثلث مقارنة بالشهر السابق عليه (4.7 مليون لتر مقابل 3.53 مليون لتر). وبالرغم من هذا الارتفاع لا تُمثل الكميات التي أُدخلت خلال هذا الشهر سوى 36 بالمائة من الكمية الشهرية المقدّرة من الوقود المطلوبة لتشغيل المحطة بقدرتها التشغيلية الكاملة. ونتيجة لذلك لا يزال معظم سكان غزة يعانون من انقطاع الكهرباء الذي وصل إلى ثماني ساعات يومياً.

ويؤثر انقطاع الكهرباء على الحياة اليومية في قطاع غزة، بالإضافة إلى أنه يؤثر على تأمين خدمات حيوية، كإمدادات المياه، وخدمات معالجة وإزالة مياه المجاري وعمل الخدمات الطبية مما يؤثر على تقديم العلاج الطبي. ونتيجة لذلك، لا تزال المؤسسات التي تُقدّم هذه الخدمات مجبرة على الاعتماد بصورة كبيرة على المولدات وغيرها من الأجهزة البديلة التي تعتبر حساسة للغاية نظراً لعدم توفر قطع غيار لها بصورة منتظمة.

صدور تقرير دائرة التحويلات الطبية إلى الخارج متضمناً أرقاماً مفصلة

تصدر منظمة الصحة العالمية كل شهر تقريراً مفصلاً حول التحويلات الطبية خارج قطاع غزة. ومنذ مطلع تموز/يوليو 2010، يتضمّن التقرير جداول مفصّلة تتضمّن بيانات حول التحويلات بحسب الوجهة إضافة إلى الموافقة أو رفض أو تأجيل طلبات الحصول على تصاريح لعبور معبر إيريز لتلقي العلاج. ويتضمّن تقرير هذا الشهر كذلك تصنيفات للبيانات بحسب الجنس والسن.

للإضافة إلى قائمة الرسائل الإلكترونية يرجى الكتابة إلى البريد الإلكتروني التالي: rad-report@who-health.org

التحويلات الطبية لتلقي العلاج في الخارج

السلطات الإسرائيلية توافق على 83 بالمائة من طلبات الوصول إلى مستشفيات الضفة الغربية وإسرائيل، أعلى معدل للطلبات التي تمت الموافقة عليها منذ عامين

من بين 947 طلباً للحصول على تصاريح لمغادرة قطاع غزة إلى إسرائيل والضفة الغربية عبر معبر إيريز والتي قُدمت للسلطات الإسرائيلية خلال تموز/يوليو، تمت الموافقة على 83.3 بالمائة منها - وهو أعلى معدل للطلبات التي تمت الموافقة عليها منذ عامين. أما الطلبات المتبقية فقد تمّ تأجيل 6.7 بالمائة منها (لم يتمّ الحصول على ردّ لى حلول موعد المقابلة) و10 بالمائة منها رفضت. وارتفع معدل الطلبات المرفوضة بصورة ملموسة منذ أيار/مايو على حساب معدل الطلبات التي تمّ تأجيلها والتي شهدت انخفاضاً خلال ذلك الشهر. وقد طلبت منظمة الصحة العالمية توضيحات من السلطات الإسرائيلية حول ارتفاع معدل الطلبات المرفوضة.

أكثر من ثلث هذه التحويلات كانت مخصصة لمستشفيات في مصر. وقد تضاعف عدد المرضى الذين تمّ تحويلهم إلى مصر في أعقاب فتح معبر رفح بصورة متواصلة منذ بداية حزيران/يونيو. ووفقاً لما أفاد به مدير دائرة التحويلات الطبية إلى الخارج في غزة يطلب الكثير من المرضى تحويلهم إلى مستشفيات في مصر بدلاً من القدس الشرقية، والضفة الغربية وإسرائيل لتجنب رفض وتأجيل الطلبات المتكرر على يد السلطات الإسرائيلية.

شحنة كبيرة من رام الله تعوض مخزن الدواء المركزي في غزة

أفاد مستودع غزة المركزي للأدوية تخفيف النقص في عدد من الأدوية الحيوية نظراً لوصول شحنة تتضمن 130 دواءً مختلفاً من وزارة الصحة الفلسطينية في رام الله تقدّر قيمتها بحوالي 11 مليون شيقل. بالرغم من ذلك أفاد مستودع غزة المركزي للأدوية في أواخر تموز/يوليو أنّ مخزون 104 دواء من قائمة الأدوية الحيوية البالغ عددها 480 دواء وصل إلى أقل من احتياطي شهر واحد. وتتضمن القائمة 11 دواء للعلاج الكيماوي، وعشرة مضادات حيوية. ويتوفر في المستودع حالياً احتياطي يتراوح من شهر إلى ثلاثة أشهر 71 دواءً حيوياً. علماً أنّه خلال الفترة التي شملها التقرير السابق وصل مخزون 153 دواءً حيوياً إلى أقل من احتياطي شهر واحد، و51 دواءً وصل مخزونها إلى مستويات احتياطي تراوحت بين شهر وثلاثة أشهر. أما بخصوص المستلزمات الطبية المُستنفذة فوصل مخزون 101 من 700 مستلزم حيوي منها إلى احتياطي أقل من شهر واحد، في حين أنّ 58 أخرى كانت متوفرة لفترة تراوحت من شهر إلى ثلاثة أشهر.

الجدير بالذكر أنّ الأدوية والمستلزمات الطبية المستنفذة التي أرسلت إلى غزة على متن أسطول السفن التي كانت متوجهة إلى غزة خلال أيار/مايو وحزيران/يونيو لم تصل بعد إلى مستودع غزة المركزي للأدوية وأعدادها غير مشمولة في الأرقام المدرجة أعلاه. وتُنسق منظمة الصحة العالمية تسليم هذه التبرعات.



تصوير باتريك زول، 2010

إرسال 130 صنف من الأدوية من وزارة الصحة التابعة للسلطة الفلسطينية في رام الله إلى مخزن الدواء الرئيسي في غزة.

دورة الألعاب الصيفية التي تنظمها الأونروا – مناخ إيجابي لحوالي 250 ألف طفل فلسطيني

آلاف الأطفال يشاركون في مناسبات لتحطيم رقمين قياسييين عالميين

في إطار دورة الألعاب الصيفية التي تنظمها الأونروا، احتشد 15,000 طفل لتحطيم رقمين عالميين في موسوعة جينيس في أسبوع واحد خلال تموز/يوليو. وجرت المناسبة الأولى «مسابقة غزة الكبرى لطبطة كرة السلة» في 22 تموز/يوليو وشارك فيها 7,500 طفل احتشدوا في مطار

قضايا عامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

الغذائي للعائلات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد ركزت الاستجابة لهذه الأزمة حتى الآن على أربعة مجالات رئيسية: التنسيق، وزيادة الوعي، والتدريب، وتوزيع الفورمون، وإصلاح الدفيئات.

وتطبق منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) حالياً بتمويل من صندوق الاستجابة الإنسانية خطة لوضع عدد ضخم من المصائد كاستجابة سريعة على تفشي الآفة في قطاع غزة، وذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وتجري حالياً عملية إصلاح طارئة للدفيئات في قطاع غزة حيث تحاول المنظمات حشد أو تحويل الدعم لضمان أن تكون الدفيئات مقاومة للآفة.

بالرغم من ذلك، إن قلة التمويل الإضافي السريع تعني أنّ هنالك فجوات كبيرة في الاستجابة. ويقدر أنّ ما يقرب من 1,500 دونم من أراضي الدفيئات في قطاع غزة تحتاج إلى إصلاح طارئ أو ترميم كامل إضافة إلى أنّ مزارعي الضفّة الغربية يحتاجون إلى المصائد الفورمونية للسيطرة على تفشي الآفة.

آفة زراعية تتسبب بأضرار واسعة النطاق لمحاصيل البندورة (الطماطم)

وصالت الآفة الزراعية التي تدعى «توتا أبسولتا» (حفّار أوراق البندورة) بتدمير محاصيل البندورة (الطماطم) وتقويض مصادر رزق آلاف المزارعين في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.¹⁵ وتتضمّن المناطق المتضررة مناطق زراعة البندورة في قطاع غزة والضفة الغربية، حيث سُجّلت حالياً حالات في قلقيلية، وجنين، وطولكرم وبيت لحم والخليل. وتجرى وزارة الزراعة حالياً تقييم للأضرار: وسيتمّ الإعلان عن النتائج في حال إتمامها.

يعتمد مصدر رزق ما يقرب من 7,500 عائلة (43,500 شخص)¹⁶ على البندورة التي تُزرع في الدفيئات. وتستطيع هذه الآفة أن تنتقل إلى محاصيل خضار أخرى كالفلفل الحلو، والبندورة الحقلية، والبطاطا (البطاطس)، والباذنجان إذا لم تتمّ السيطرة عليها، مما يؤثر على زارعيها وغيرهم ممن يعتمدون على صناعة الأغذية أو محلات البقالة. وبالإضافة إلى الأثر الاقتصادي المحتمل تمثّل المحاصيل المعرضة لخطر الإصابة بالآفة جزءاً أساسياً من قائمة الأغذية في المنطقة وهو ما قد يزيد من خطر تأثيرها على وضع الأمن

الهوامش

www.haaretz.com/print-edition/news/civil-administration-told-to-crack-down-on-illegal-structures-1.302692.

4. معلومات أصدرها مكتب المدعي العام الإسرائيلي في كانون الأول/ديسمبر 2009، وأذيعت في تقرير لسلطة الإذاعة الإسرائيلية، 7 كانون الأول/ديسمبر، 2009، أخبار الساعة 07:00 صباحاً.

1. وقد هجر أكثر من 120 فلسطينياً أيضاً أو تضرروا في القدس الشرقية، غير أنهم يحسبون بصورة منفصلة.
2. لم تُحسب هذه الحوادث ضمن قسم الخسائر البشرية الناجمة عن الصراع المباشر، نظراً لأن القصد غير معروف.
3. أنظر الإدارة المدنية تتلقى تعليمات باتخاذ إجراءات صارمة ضد المباني العربية غير المرخصة (هاآرتس)، 19 تموز/يوليو 2010، متوفر على الرابط التالي <http://>

تضررت نتيجة للجدار، وحوالي 10,2 في المائة من إجمالي المساحة المزروعة في الضفة الغربية، ويبلغ متوسط قيمتها الاقتصادية حوالي 38 مليون دولار - وهي ما يعادل حوالي ثمانية في المائة من الإنتاج الزراعي الفلسطيني. «البنك الدولي: الآثار الاقتصادية لتقييد الوصول إلى الأراضي في الضفة الغربية، تشرين الأول/ أكتوبر 2008، ص. 16

9. أنظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "خمس سنوات على الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولي"، تموز/ يوليو 2009، ص. 36، وبالنسبة لحالة مزارع قطع إصبعه بمنشار بينما كان يعمل في المنطقة المغلقة خلف الجدار.

10. ويشار إلى هذا عموماً بنظام «التتابع».

11. جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، تقرير المهام الإنسانية، 2009، ص. ص. 44 و 47

12. الإصابات الخمسة المتبقية هم من قوات الأمن في غزة.

13. القاعدتان 11 و 12، هنكارتس و ل. دوزوالد-بيك، القانون الدولي الإنساني العرفي، المجلد الأول: القواعد، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مطبعة جامعة كامبردج، 2005.

14. يُشغل الحزام حالياً يومين في الأسبوع ويستطيع أن ينقل حتى 120 حمولة شاحنة يوميا. وقد وافقت السلطات الإسرائيلية على زيادة أيام عمل الحزام المتحرك إلى ثلاثة أيام أسبوعياً.

15. لمزيد من المعلومات أنظر: www.tutaabsoluta.com

16. متوسط الأفراد في الأسرة = 5.8، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2007.

5. أنظر «تقييد الحيز: سياسة تخطيط المناطق التي تطبقها إسرائيل في المنطقة (ج) في الضفة الغربية» مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2009) "أزمة التخطيط في القدس الشرقية: فهم ظاهرة البناء غير القانوني"، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2009) متوفر على الرابط التالي: www.ochaopt.org

6. تأثير الجدار على الصحة، تموز/ يوليو 2010، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية، متاح من خلال الرابط التالي: <http://www.ochaopt.org>

7. محافظة قلقيلية: بعد صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في أيلول/ سبتمبر 2005، أتمت السلطات الإسرائيلية تعديل مسار مقطع من الجدار حول مستوطنة الغيه منشييه، «مما أخرج» ثلاث تجمعات فلسطينية (راس الطير والضبة ووادي الرشا (800 نسمة) من «منطقة التماس». ومع هذا، يظل تجمعان بدويان هما عرب الرمادين وعرب أبو فردة (400 نسمة) معزولين في إطار جيب ألفيه منشييه.

8. حدد مسح أجراه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) 67 تجمعاً يقدر عدد سكانهم بحوالي 222,000 نسمة في شمال الضفة الغربية وحدها ، لديهم أراض معزولة في المنطقة المغلقة بين الجدار والخط الأخضر. تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية/ الأونروا الخاص: نظام بوابات وتصاريح الجدار بعد أربع سنوات. التأثير على الأوضاع الإنسانية في شمال الضفة الغربية، تشرين الثاني/ نوفمبر 2007. وطبقاً للبنك الدولي، فإن «حوالي 170,000 دونم من الأراضي الزراعية الخصبة

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) (UNESCO)، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO)، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) (OCHA)، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) (UNRWA)، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، منظمة الصحة العالمية (WHO)، الحق، بديل، منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال - قسم فلسطين (PS-DCI)، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACPP.ACAD، ACF-E.AAA،

لمزيد من المعلومات: عمر أبو الحاج abulhaj@un.org +972 (0)2 5829962

النسخة الإنجليزية فقط هي النسخة الملزمة

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2010_08_25_english.pdf